

إطلاق سراح لوييزة حنون بداية القطيعة مع عقيدة قايد صالح

رئيس الوزراء الجزائري يغري الشارع بإصلاحات شاملة



ارتياح في الجزائر مع إطلاق سراح لوييزة حنون

قرّر القضاء العسكري الجزائري إطلاق سراح الأمينة العامة لحزب العمال لوييزة حنون بعد إبطال حكم سابق بسجنها 15 عاما، وتعكس الخطوة رغبة السلطة الجديدة بالجزائر بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون إلى تهدئة الشارع الغاضب وطمأنئة الأحزاب المعارضة مع اقتراب الذكرى الأولى للحراك الشعبي المتواصل.

صابر بليدي

الجزائر - المبح الإفرنج عن زعيمة حزب العمال الجزائري لوييزة حنون، إلى تحول غير معلن في العقيدة السياسية التي انتهجتها السلطة الانتقالية التي ادارت شؤون البلاد لعدة أشهر، فبعدما كانت المجموعة المحبوسة في السجن العسكري بالبلدية، مفضية في دائرة "العصابة"، تم إطلاق واحدة منهم وتبرئتها من تهمة التآمر على السلطة ومؤسسة الجيش.

وأفرج القضاء العسكري الجزائري، عن رئيسة حزب العمال لوييزة حنون، بعد مرافعات المحكمة الاستئنافية، وتمت تبرئتها من التهم التي وُجّهت إليها، واكتفى القاضي بالنطق بحكم تسعة أشهر سجن نافذة، مفضية بذلك إلى إطلاق سراح السجينة، لأن العقوبة كانت قد استنفذتها في السجن المؤقت.

إطلاق سراح لوييزة حنون يعد تحولا جديدا في المشهد الجزائري، وخطوة تندرج ضمن إجراءات التهدئة

ويعد إطلاق سراح حنون، تحولا جديدا في المشهد الجزائري، وخطوة تندرج في مسار محتشم من إجراءات التهدئة، ومع ذلك تترك ارتياحا لدى الطبقة السياسية والمنظمات الحقوقية والتحتلات الإقليمية والدولية التي ينتمي إليها حزب العمال، حيث عبر الحزب عن "سعادته لإطلاق سراح زعيمته"، وودع بالطمع لدى المحكمة العسكرية لنفي تهمة عدم الإبلاغ.

وصرّحت لوييزة حنون، عقب إطلاق سراحها لوسائل إعلام محلية، بأنها "مناضلة سياسية دافعت عن أفكارها

وأفكار حزبيها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تخون بلدها أو شعبيها"، في إشارة لحملة التخوين والعمالة التي شنت خلال الأشهر الماضية ضدها وضد ما يُعرف بـ"العصابة".

ويبدو أن العقيدة السياسية التي تبنتها السلطة الانتقالية خلال الأشهر الماضية، خاصة الرجل القوي حينها، القائد الراحل لأركان الجيش الجنرال أحمد قايد صالح، أخذت في التقلص بسبب بوادر التراجع عنها من طرف سلطة الرئيس عبدالمجيد تبون، الذي أوّج للحكومة من أجل اتخاذ عدة إجراءات تهدئة، على غرار قرار العفو الشامل الذي شمل أكثر من ستة آلاف مسجون من بينهم ما يعرف بسجناء الحراك، فضلا عن تبرئة الناشط السياسي المعارض سمير بلعربي، وقبيلهم أكبر سجناء الرأي سينا المناضل المعارض لخضر بورقعة (86 عاما).

وشدّت المؤسسات المذكورة حملة شرسة في مختلف الدوائر الرسمية وغير الرسمية، ضد ما كانت تصفه بـ"العصابة" في إشارة لأركان نظام بوتفليقة أو المحسوبين عليه، وحملتهم كل المسؤولية بشأن الأوضاع التي آلت إليها البلاد، لكنها تغالفت على أن قيادة الجيش نفسها كانت جزءا من منظومة حكم الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

ونهب ناشطون ومعارضون في الشارع الجزائري، إلى أن ما جرى بعد تنحي الرئيس بوتفليقة، هو تصفية حسابات بين أجنحة النظام، والأمر لا يعني مطالب التغيير الشامل والرحيل الكلي للسلطة، وهو ما تجلّى حتى في الشعارات المرفوعة في المسيرات الشعبية المستمرة.

ويبدو أن التصريحات التي أدلى بها سعيد بوتفليقة، الشقيق الأصغر والمستشار الشخصي للرئيس السابق، خلال المحاكمة، قد أثارت لغضا كبيرا، بعدما أجاب القاضي في أحد أسئلته "شقيقي لم يكن يريد الترشح لا في انتخابات 2014 ولا في 2019، وأن الجنرال قايد صالح، الذي كان يضغط عليه وعلى من أجل إقناعه بذلك"، مما يلجح أن قائد الأركان الراحل كان قطعة أساسية وفعالة في معادلة نظام بوتفليقة.

وكانت محكمة الاستئناف في القضاء العسكري، قد نطقت في ساعة متأخرة من مساء الأحد وأكثت الأحكام الصادرة عن المحكمة الابتدائية التي قضت بعقوبة 15 عاما سجنًا نافذا في كل من سعيد بوتفليقة ومحمد مدين (توفيق) وعثمان طرطاق (بشير)، بتهمة التآمر والمساس بسلطة الجيش.

من جهته حاول رئيس الوزراء الجديد عبدالعزيز جراد استغلال الأحكام

والقضاة الأخيرة لطمأنئة الشارع الغاضب والمصر على تغيير حقيقي.

وقال رئيس الوزراء إن الحراك الشعبي الذي بدأ قبل سنة من الآن يرفض تكرار ممارسات الماضي "الكارثية"، وأضاف خلال عرض مخطط عمل حكومته على نواب البرلمان، بأن "أهم تحديات الفريق الحكومي هو المساهمة مع كل القوى السياسية والاجتماعية والنخب الوطنية في داخل وخارج البلاد، في إخراج بلادنا من مرحلة سياسية واقتصادية حرجية، إلى عهد جديد تستعد فيه الثقة في مؤسسات البلاد، عبر إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، تمكن الجزائر من تجاوز الأزمة التي عرفتتها".

وجاء ذلك رغم الفجوة العميقة بين السلطة والشارع، الذي يعتبر الإصلاح قد استنفذ صلاحيته، وأن التغيير الشامل ورحيل النظام، هو الحل الأساسي لبناء جمهورية جديدة وإقناع المحتجين بالعودة إلى بيوتهم.

وتابع جراد "سنعمل على تعزيز ضمانات ممارسة حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وترقية مجتمع مدني متحرر من القيود الإدارية، بما يجعله سلطة مضادة حقيقية، إلى جانب الصحافة ووسائل الإعلام التي سيتم تأكيد حريتها واستقلاليتها واحترافيتها".

القروي يرفض المشاركة في الحكومة «خلسة»

انتقد القروي، "الحديث خلال مشاورات تشكيل الحكومة من قبل العديد من الأحزاب (لم يسماها) كان عن مقاومة الفساد".

وقال في هذا السياق، إن "هناك قضاء يمكنه مقاومة الفساد، ولا يمكن للأحزاب أو الحكومة أن تقاوم" هذه الآفة، واصفا شعاعات مقاومة الفساد بـ"الفضفاضة".

واستدرك "إذا لم نجد في الحكومة ما يتلاءم مع برنامجنا، فلا يلقنا أن نكون في المعارضة، نحن لا نبحث عن المناصب والوزارات".



نبيل القروي

موقف قلب تونس واضح، نريد حكومة بأكثر غطاء سياسي

ولفت القروي، إلى أن "الفخاخ، له تصور سياسي ليس هو نفس تصور الأغلبية في البرلمان، ولذلك عليه أن يتحمل مسؤوليته".

وفي وقت سابق الثلاثاء، التقى القروي، بالفخاخ، في مقر البرلمان، في لقاء رفض رئيس الحكومة المكلف الإلقاء بأي تصريحات عن فحواه.

وقال القروي، الأربعاء الماضي، إن "حكومة الفخاخ، لن تمر ولن تنال ثقة البرلمان في حال تم إقصاء قلب تونس، من تشكيلتها".

وتضغط النهضة لرفض قلب تونس حليفها في البرلمان للتصدي لحكومة تتكون من حزام الرئيس، خاصة أن هذا الحزام يتخذ بشدة أداء النهضة في الحكم. لكن حركة النهضة المحت إلى إمكانية التراجع في موقفها بمنح الثقة لحكومة الفخاخ حتى لو كانت خارجها.

وأكد الناطق الرسمي لحركة النهضة عماد الخميري، الثلاثاء، أن الحركة مستعدة لمنح حكومة إلياس الفخاخ الثقة في البرلمان دون المشاركة فيها في صورة عدم التوصل إلى اتفاق حول رؤية النهضة المتمثلة في تشكيل حكومة وحدة وطنية لها حزام سياسي واسع مع تمثيلية للنهضة تتلاءم مع حجمها داخل مجلس النواب.

وفي أواخر يناير الماضي، قال الفخاخ، إن 10 أحزاب سياسية عبرت عن استعدادها للمشاركة في الحكومة المقبلة.

وأكد في حينه أن حزبي "قلب تونس" و"الستوري الحر" (دستوري لبيبرالي 17 نائبا) سيكوّنان خارج الائتلاف الحكومي، مشددا على أن "لا ديمقراطية دون معارضة حقيقية".

تونس - رفض رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي المشاركة في الحكومة خلصة باستجداء دعم حزبه سرا لمنح ثقة لحكومة إلياس الفخاخ، فيما تبدي أحزاب في العلن رفضها لوجود قلب تونس في الحكومة الجديدة.

وقال نبيل القروي، رئيس حزب قلب تونس، الثلاثاء، إن حزبه يرفض إقصاء من الحكومة المقبلة، ويطالب بتشكيل حكومة وحدة وطنية، وذلك في الوقت الذي يتمسك فيه رئيس الحكومة بحزام سياسي يستثنى فيه قلب تونس.

جاء ذلك في تصريحات إعلامية أدلى بها القروي، عقب لقاء جمعه برئيس البرلمان راشد الغنوشي، بمقر المؤسسة التشريعية بالعاصمة، خصص لمناقشة مسار تشكيل الحكومة.

وأضاف القروي، "موقف حزب قلب تونس (38 نائبا من إجمالي 217) واضح، نريد حكومة وحدة وطنية تشمل أكثر ما يمكن من الأحزاب، ولها القدرة على تمرير القوانين".

وتابع "موقفنا ثابت نحن مع حكومة وحدة وطنية دون إقصاء.. وحركة النهضة (54 نائبا) أيضا تريد حكومة وحدة وطنية لأن الوضع في البلاد لم يعد ينتظر".

وأردف قائلا "لا نبحث عن مناصب أو كراس، نريد حكومة بأكثر حزام سياسي حتى نمر".

وتلمح تصريحات القروي إلى رغبة قلب تونس على الحصول على حقائق وزارية في الحكومة، وإعلانه شريكا رسميا دون الاكتفاء بطلب عمه خلصة.

ويتمسك الفخاخ بحزام حكومة الرئيس عبر حكومة تتكون من الأحزاب الداعمة للخط الثوري وهي أحزاب التيار الديمقراطي وحركة الشعب، وهي محل دعم الرئيس قيس سعيد.

وأثار التوجه نحو حكومة ثورية استياء حركتي النهضة وقلب تونس، واعتبرا في هذه الخطوة مساعي لإضعاف نفوذها في الحكم وإقصائهما تدريجيا عن الحكم، أمام توقعات بان تكون الوزارات السيادية من نصيب الأحزاب الثورية.

وأشار القروي، إلى أن "رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخاخ، لم يقترح علينا، خلال اجتماعنا معه الأسبوع الماضي، حقائق وزارية، كما لم يناقش معبر برنامجنا العمومي".

واستطرد "ما يهمنا أكثر من الحقائق هو تنفيذ برنامجنا الذي يقوم على مقاومة الفقر".

العاهل المغربي يشخص معضلة الهجرة في أفريقيا

الملك محمد السادس: أفريقيا الأكثر تأثرا بظاهرة الهجرة البيئية الجديدة

لكن مع ذلك، تعتبر القارة الأفريقية أقل القارات تلقيا للأصول المالية بمبلغ يقدر بـ46 مليار دولار مقابل 143 مليار دولار في شرق آسيا والمحيط الهادئ، و131 مليار دولار في آسيا الجنوبية و88 مليار دولار في أميركا اللاتينية، و59 مليار دولار في أوروبا وآسيا الشرقية.

140 مليون مهاجر محتمل بسبب التغير المناخي، أي ما يناهز 86 مليون شخص ينتمون إلى أفريقيا جنوب الصحراء، بحلول 2050

ويحرص المغرب على إيجاد حلول تخفف من وطأة الهجرة غير الشرعية، وجهوده محل إشادة دولية، إضافة إلى مساعيه المستمرة في رصد الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة ودوافع انتشارها.

ومكّنت جهود السلطات المغربية من خفض أعداد المهاجرين فلم يصل منهم سوى نحو 28 ألفا سنة 2019 إلى إسبانيا عبر البحر ما يمثل انخفاضا بـ50 بالمئة مقارنة مع 2018، بحسب وزارة الداخلية الإسبانية.

من الانطباع الخاطي، حيث يتم ربطها حصريا بالفقر، بيد أنها ظاهرة لها دوافع أخرى مثل التغير المناخي، الذي يشكل أحد الدوافع القوية للهجرة في أفريقيا. وتعتبر أفريقيا القارة الأكثر تأثرا بظاهرة الهجرة البيئية الجديدة، إذ من بين 140 مليون مهاجر محتمل بسبب التغير المناخي، أي ما يناهز 86 مليون شخص، ينتمون إلى أفريقيا جنوب الصحراء، في أفق 2050.

وكشفت التقرير أن الهجرة العالمية ليست أفريقية، حيث أن أقل من 14 في المئة من المهاجرين هم أفارقة، أي أقل من مهاجر واحد من بين 5 هو أفريقي.

وبيّن أن الهجرة الأفريقية هي هجرة داخلية، إذ يهاجر أقل من 3 في المئة من سكان القارة نحو الخارج. كما أن مسار الهجرة الأفريقية ليس جنوب - شمال وإنما جنوب - جنوب.

ومنذ 2005 ارتفعت الهجرة جنوب - جنوب بشكل سريع بالمقارنة مع الهجرة جنوب - شمال.

واعتبر التقرير الهجرة عاملا للتنمية، وقال إنه خلال سنة 2018 حوّل المهاجرون ما قيمته 529 مليار دولار إلى بلدانهم الأصلية، وهو ما يمثل غالبا مبالغ أكبر من تلك المخصصة للدعم العمومي المرصود للتنمية والاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث سيتطلب المرصد تنسيقا مزدوجا على المستوى الوطني بين مختلف القطاعات، وعلى المستوى القاري بين مختلف التجمعات الاقتصادية الجهوية، معتبرا أن توفير قاعدة بيانات حديثة وشاملة وقابلة للمقارنة على الصعيد الجهوي والدولي هي مسألة حيوية في توحيد المنهجية في ما يتعلق بجمع وتحديد المفاهيم.

من جهة ثانية بيّن الملك محمد السادس أن الهجرة في أفريقيا تعاني

المعطيات رافعة لتنمية أفريقيا، مبرزا أن المعطيات لن تمكن من معرفة درجة تأثير المهاجرين على القطاعات الرئيسية للتنمية فحسب، بل ستسمح بتقييم السياسات العمومية للدول الأفريقية في قطاعها الاقتصادية، وزيادة تأثير الهجرة على التنمية سواء تعلق الأمر بالدول المصدرة للهجرة أو دول الاستقبال لها.

وأوضح العاهل المغربي أن أفريقيا ستربح أيضا آلية في خدمة التنسيق

مقترح الملك محمد السادس نظرا إلى الاستراتيجية المغربية الناجحة في تطبيق هذه الظاهرة.

ويعدّ تقرير العاهل المغربي حول المرصد الأفريقي للهجرة بمثابة خارطة طريق لمكافحة الهجرة غير الشرعية بالقارة.

وتتمحور وظائف المرصد الأفريقي للهجرة حول ثلاثة محاور تهتمّ الفهم والاستباق والعمل. وستسمح، بطبيعتها التقنية والعملية، بتكوين معرفة دقيقة بظاهرة الهجرة ورسم صورة أفريقية عنها والعمل على توحيد سياسة فعالة حولها.

وأوضح التقرير أن المعطيات الدقيقة والقوية حول الهجرة تشكل أدوات ضرورية لإعداد سياسات واضحة وفعالة ومطابقة للواقع، كما ستتمكن تلك المعطيات من تحديد جهات مواطنينا وشبابنا ونسائنا وأطفالنا ومعرفة مساراتهم ومعرفة الأخطار والتهديدات التي يواجهونها والدوافع التي جعلتهم يهجرون أمانتهم، مضيفا أن الأمر يتعلق "بالاستباق والعمل ليس من أجل الإضرار بالمهاجرين ولكن من أجل توفير ظروف أفضل للعيش تسمح لهم بالانخراط في تنمية القارة".

وحسب التقرير، ستوفر هذه الآلية الجهوية لجمع وتحليل وإدارة وتبادل



جهود مغربية متواصلة للحد من الهجرة